ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis. Lect. Talib Salman Jabr

University of Wasit, College of Physical Education and Sports Sciences

Email: momcali79@gmail.com

Keywords:

Tribal Structures, Political Foundation, Rashidun Caliphate, Umayyad System

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10. May.2026

Accepted 10. Aug.2026

Published 10. Nov.2026

The Interaction between Tribal and Political Factors in the Emergence of the Islamic State

A B S T R A C T

This study examines the dynamic interaction between tribal structures and emerging political frameworks during the foundational stages of the Islamic state, from the Meccan period to the Umayyad transition. Employing a historical-analytical methodology complemented by a sociological approach, and drawing upon critically edited classical sources alongside modern scholarly literature, the research traces how Islam reconfigured tribal loyalties within a centralized political contract that merged religious legitimacy with institutional governance. The analysis demonstrates how the Constitution of Medina and the Mu'akhah (brotherhood) system functioned as early institutional mechanisms that transformed tribal affiliation from a potential force of fragmentation into a catalyst for social and political cohesion anchored by a supreme authority. It further highlights the pivotal role of financial diwans, the systematic stipend ('aṭā') regime, and the establishment of garrison towns (amṣār) under the Rashidun caliphs in severing administration from tribal favoritism, consolidating direct fiscal and military centralization, and restructuring collective identity. Confronting foundational crises such as the Ridda wars and the First Fitna, the state did not abolish tribal structures but progressively accommodated them through pragmatic policies, culminating in the Umayyad model that institutionally repurposed tribal solidarity and kinship networks as tools of administrative and military organization within a stable imperial framework. The findings indicate that the formation of the Islamic state was not a radical rupture with pre-existing social realities, but a dynamic adaptive transformation. By successfully channeling particularistic loyalties into unified institutional allegiance, early Islamic leadership offers a rich historical-analytical model for understanding state formation, diversity management, and the balancing of central authority with local particularities in classical political systems.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss1.5260

التّفاعل بين العوامل القبلية والسياسية في نشأة الدولة الإسلامية

م.م طالب سلمان جبر
جامعة واسط كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

الملخص

يبحث هذا الدراسة في التفاعل الديناميكي بين البنى القبلية والأطر السياسية الناشئة خلال مراحل التأسيس الأولى للدولة الإسلامية، من الدعوة المكية حتى التحول الأموي .وباستعمال المنهج التاريخي التحليلي المدعوم بالمقاربة السوسيولوجية، والاعتماد على المصادر الكلاسيكية المحققة والأدبيات الحديثة الرصينة، يتتبع البحث كيف أعاد الإسلام صياغة الولاءات العشائرية ضمن عقد سياسي مركزي يجمع بين المرجعية الدينية الشرعية والتنظيم المؤسسي العملي ويوضح التحليل كيف مثلت وثيقة المدينة ونظام المؤاخاة آليات مؤسسية مبكرة وفعّالة حوّلت الانتماء القبلي من قوة تفكيك محتملة إلى رافعة تماسك اجتماعي وسياسي مؤطرة بمرجعية عليا .كما يكشف عن الدور المحوري الذي لعبته الدواوين المالية، ونظام العطاء المنتظم، وتأسيس الأمصار الجديدة في عهد الخلفاء الراشدين لفصل الإدارة عن المحاباة القبلية، وترسيخ المركزية المالية والعسكرية المباشرة، وإعادة هندسة الهوية الجماعية .وعند مواجهة الأزمات التأسيسية كحروب الردة والفتنة الكبرى، لم تلغِ الدولة البنية القبلية بل استوعبتها عبر سياسات براغماتية متدرجة، وصولًا إلى النموذج الأموي الذي أعاد توظيف العصبية والولاءات العشائرية كأدوات تنظيم إداري وعسكري ضمن إطار إمبراطوري مستقر . وتؤكد النتائج أن نشأة الدولة الإسلامية لم تمثل قطيعة جذرية مع الواقع الاجتماعي، بل عملية تحول تكيفي ديناميكي، حيث نجحت القيادة الإسلامية في تحويل الولاءات الجزئية إلى انتماء مؤسسي موحد، مما يقدم نموذجًا تاريخيًا تحليليًا غنيًا لفهم آليات تشكيل الدولة، وإدارة التنوع البشري، وموازنة المركزية مع الخصوصيات المحلية في الأنظمة السياسية الكلاسيكية.

الكلمات المفتاحية : البنى القبلية ، التأسيس السياسي ، الخلافة الراشدة ، النظام الأموي

المقدمة

تُمثّل نشأة الدولة الإسلامية في الجزيرة العربية نقطة تحول تاريخية وجذرية في مسار التكوين السياسي والاجتماعي للعرب، حيث التقى التحول الديني مع إعادة هندسة البنى الاجتماعية القائمة .فلم يكن الإسلام في مراحله التأسيسية مشروعًا عقديًا فحسب، بل مثل إطارًا مؤسسيًا أعاد تعريف مفاهيم السلطة، والولاء، والانتماء في مجتمع يتسم بالتشظي القبلي والمنافسة المستمرة على الموارد والزعامة .وعلى الرغم من الإجماع الأكاديمي على دور الإسلام في توحيد العرب، إلا أن طبيعة التفاعل بين الموروث القبلي والأطر السياسية الناشئة لا تزال موضوع نقاش منهجي متعدد الأوجه .فبينما تؤكد مقاربات تقليدية على قطيعة الإسلام مع البنية القبلية لصالح مفهوم" الأمة "المجرد، تبرز دراسات سوسيوتاريخية معاصرة استمرار القبيلة كوحدة تنظيمية أساسية في الجيش، والإدارة المحلية، وتوزيع الغنائم، بل وإعادة توظيفها كأداة للهيمنة السياسية والاستقرار المؤسسي .ويكمن الإشكال المعرفي في أن معظم الدراسات السابقة عالجت الجانب القبلي أو السياسي بمعزل عن الآخر، دون تحليل ديناميكي لكيفية تشابكهما، وتكيفهما، وصراعهما في مرحلة التأسيس .ويأتي هذا البحث ليقدم قراءة تحليلية مؤسسية لهذا التفاعل، مستندًا إلى المصادر الكلاسيكية والأدبيات الحديثة، لكشف الآليات التي من خلالها تحول الانتماء القبلي من قوة تفكيكية محتملة إلى رافعة تماسك سياسي، وكيف وظفت المؤسسات الناشئة لاستيعاب أو كبح القوى القبلية في خدمة مشروع الدولة الوليدة.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس التالي : **كيف تفاعلت العوامل القبلية مع البنى السياسية الناشئة في مرحلة تأسيس الدولة الإسلامية، وما الآليات التي استُعملت لتحويل الولاء القبلي من قوة تفكيكية محتملة إلى أداة تماسك مؤسسي؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

١. ما طبيعة البنى القبلية في الجزيرة العربية قبيل الإسلام، وكيف أعاد الإسلام صياغة مفاهيم السلطة والولاء في ضوء هذا الموروث؟

٢. كيف تجلّى التفاعل القبلي–السياسي في وثيقة المدينة، ونظام المؤاخاة، وتوزيع الغنائم، وإدارة الصراعات الداخلية المبكرة؟

٣. ما دور العوامل القبلية في أحداث سقيفة بني ساعدة، وحروب الردة، والفتوحات الإسلامية، وتأثيرها على مسار التأسيس السياسي وإدارة الأطراف؟

٤. إلى أي مدى نجحت خلافة الراشدين في مؤسسة السلطة وتجاوز العصبيات القبلية، وهل مثّلت التحولات اللاحقة نحو النظام الأموي امتدادًا لهذا التفاعل أم قطيعة مؤسسية معه؟

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها الأكاديمية والتاريخية من عدة أبعاد:

- **البعد المعرفي** :تقديم تحليل مؤسسي وسوسيولوجي للعلاقة بين القبيلة والدولة في مرحلة التأسيس الإسلامي، مما يُثري النقاش الأكاديمي حول نشأة الأنظمة السياسية في الإسلام ويتجاوز القراءات الأحادية.
- **البعد النقدي** :مراجعة المقاربات التاريخية التي إما تبالغ في دور القبيلة كعامل تعطيل، أو تتجاهل استمراريتها كأداة تنظيمية، من خلال تقديم نموذج تفاعلي ديناميكي يوضح آليات الاستيعاب والصراع والتكيف.
- **البعد المنهجي** :توظيف مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين التاريخ السياسي، وعلم الاجتماع القبلي، وتحليل النصوص الكلاسيكية، مما يفتح آفاقًا جديدة لدراسة التكوين السياسي الإسلامي المبكر وفق معايير البحث العلمي الرصين.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

١. تحليل البنى القبلية في الجزيرة العربية قبيل الإسلام وتطورها الوظيفي في ضوء الرسالة الإسلامية.

٢. تتبع الآليات السياسية والمؤسسية التي استخدمتها القيادة الإسلامية لاستيعاب أو تحويل الولاءات القبلية إلى دعم للدولة الناشئة.

٣. تقييم الدور الحاسم للعوامل القبلية في الأحداث المؤسسة للدولة) كالمدينة، وسقيفة بني ساعدة، وحروب الردة، والفتوحات).

٤. كشف مدى نجاح نموذج الخلافة الراشدية في موازنة المركزية الإدارية مع الواقع القبلي، وفهم جذور التحول الهيكلي لاحقًا.

٥. الإسهام في الأدبيات التاريخية من خلال تقديم إطار تحليلي يربط بين الديناميكيات الاجتماعية والمؤسسية في نشأة الدولة الإسلامية.

حدود البحث

- **الحدود الزمانية** :يمتد البحث من أواخر القرن السادس الميلادي (مرحلة ما قبل الإسلام والبدايات النبوية في مكة) حتى نهاية عهد الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) سنة (٤١هـ/٦٦١م)، وهي الفترة التي شهدت التأسيس الفعلي للدولة الإسلامية وتحولها من كيان مديني إلى إمبراطورية إقليمية.
- **الحدود المكانية** :يركز البحث على الجزيرة العربية (مكة، المدينة، والطائف كمراكز تأسيسية)، مع الإشارة إلى الأقاليم المفتوحة حديثًا (كالعراق والشام ومصر) بوصفها مسرحًا لتفاعل القبائل مع الجهاز الإداري والعسكري الوليد.
- **الحدود الموضوعية** :يقتصر البحث على التفاعل بين البنى القبلية (النسب، الحلف، العصبية، التحالفات) والأطر السياسية الناشئة (الخلافة، الشورى، البيعة، الدواوين، الجيوش)، مستبعدًا الجوانب الفقهية التفصيلية، أو التطورات العقائدية، أو الإدارات اللاحقة للعصر الأموي والعباسي إلا بما يخدم الإطار التحليلي المباشر.

منهجية البحث

يعتمد البحث على **المنهج التاريخي التحليلي** المدعوم بالمقاربة السوسيولوجية السياسية، لدراسة الظاهرة في سياقها الزمني والمؤسسي .وتشمل الإجراءات المنهجية الخطوات التالية:

١. **نقد المصادر وتحليلها** :الرجوع إلى المصادر الكلاسيكية) كسيرة ابن هشام، وتاريخ الطبري، وفتوح البلدان للبلاذري، وأنساب الأشراف)، مع تطبيق النقد الداخلي والخارجي للكشف عن التحيزات المحتملة، وتقييم مصداقية الروايات السياسية والقبلية في ضوء السياق التاريخي(Gordon et al., 2004)(Donner, 2010)

٢. **المنهج الاستقرائي والتحليلي** :جمع البيانات المتعلقة بالتحالفات القبلية، وآليات اختيار القيادة، وتوزيع الموارد، وتحليلها للكشف عن الأنماط المتكررة والعلاقات السببية بين المتغيرات الاجتماعية والسياسية.

٣. **المنهج المقارن** :مقارنة نماذج التفاعل القبلي–السياسي في مراحل مختلفة) المدينة، سقيفة بني ساعدة، حروب الردة، الفتوحات) لاستخلاص القواسم المشتركة والفروق الهيكلية في إدارة الولاءات.

تعريف المصطلحات

- **العوامل القبلية** :تُقصد بها البنى الاجتماعية والتنظيمية القائمة على النسب، والحلف، والعصبية، والولاء الجماعي، التي شكلت الإطار المرجعي للهوية، والتحالف، والتوزيع الاقتصادي في الجزيرة العربية، واستمرت كقوة تنظيمية وسياسية مؤثرة حتى بعد ظهور الإسلام(Crone, 1980; Watt, 1956)
- **العوامل السياسية** :تشير إلى الآليات والمؤسسات الناشئة لتنظيم السلطة، واتخاذ القرار، وتوزيع الموارد، وفرض النظام في الكيان الإسلامي الوليد، وتشمل مفاهيم الخلافة، والبيعة، والشورى، والدواوين، والجيش النظامي، والتي هدفت إلى تجاوز الولاءات الجزئية لصالح سلطة مركزية موحدة.(Donner, 2010; Gordon et al., 2004)
- **نشأة الدولة الإسلامية** :العملية التاريخية والمؤسسية التي بدأت بدعوة النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في مكة، وتأسست ككيان سياسي مستقل في المدينة المنورة، ثم توسعت عبر الفتوحات والإدارة الراشدية، لتتحول من مجتمع قبلي متناحر إلى دولة ذات هوية سياسية وشرعية دينية موحدة(Hoyland, 2015; Shaban, 1971).

- **التفاعل(القبيلي–السياسي)** :الديناميكية العلائقية التي تميزت بالاستيعاب، والتكيف، والصراع، أحيانًا، بين الموروث القبلي والأطر السياسية الإسلامية الناشئة، حيث لم تلغِ الدولة الإسلامية القبيلة تمامًا، بل أعادت توظيفها ضمن عقد سياسي جديد يوازن بين المركزية والواقع الاجتماعي(Gordon et al., 2004; Robinson, 2000).

المبحث الأول :

البنى القبلية والأسس السياسية في الجزيرة العربية قبيل الإسلام وفي صدر الإسلام

تُعدّ البنى القبلية الإطار الاجتماعي والسياسي المهيمن في الجزيرة العربية قبل الإسلام، حيث مثلت القبيلة الوحدة التنظيمية الأساسية للهوية، والأمن، والاقتصاد، والسياسة .ولم يكن الإسلام في مراحله التأسيسية مشروعًا قطعيًا مع هذا الموروث، بل أعاد صياغته ضمن عقد سياسي جديد يجمع بين المرجعية الدينية والواقع الاجتماعي القائم .ويهدف هذا المبحث إلى تحليل التشكيل القبلي وآليات التماسك فيه، وتتبع تحول القيادة القبلية من مشيخة تقليدية إلى زعامة سياسية مؤسسية، ثم استكشاف المفاهيم السياسية التأسيسية الإسلامية) الخلافة، الشورى، البيعة) وتفاعلها الديناميكي مع الموروث القبلي في مرحلة النشأة.

المطلب الأول: التشكيل القبلي، التحالفات، والعصبية: الوظائف الاجتماعية والسياسية

الفرع الأول :نسب، حلف، وولاء :آليات التماسك القبلي في العصر الجاهلي

استند النظام القبلي في الجزيرة العربية إلى ثلاث ركائز أساسية :النسب، والحلف، والولاء، التي شكلت معًا نسيج التماسك الاجتماعي والسياسي. فتمثل النسب (الحقيقي أو المتخيل) مرجعية الهوية القانونية والاجتماعية، حيث يحدد الانتماء القبلي الحقوق، والواجبات، ومكانة الفرد في السلم الاجتماعي، ويضمن له الحماية في حال التعرض للاعتداء أو العدوان(Crone, 1980; Shaban, 1971). أما الحلف، فكان آلية مرنة لتجاوز حدود النسب البيولوجي، حيث تتعاقد قبائل أو عشائر متباعدة على تحالفات دفاعية أو هجومية أو تجارية، مثل حلف الفضول في مكة، مما يعكس قدرة النظام القبلي على التكيف السياسي والاقتصادي في بيئة صحراوية شحيحة الموارد .(Watt, 1956)وقد مثّل الولاء والعصبية المحرك السلوكي لهذا النظام، حيث كانت العصبية تعني التضامن الجماعي القائم على المصالح المشتركة، والدفاع عن العرض، والثأر، وتوزيع الغنائم، مما جعل القبيلة كيانًا شبه مستقل قادرًا على إدارة شؤونه الداخلية والدفاع عن مصالحه(Ibn Khaldūn, 2005) .غير أن هذا التماسك كان هشًا نسبيًا، إذ سرعان ما يتفكك عند تعارض المصالح أو ضعف القيادة، مما يفسر طبيعة الصراعات المستمرة التي شكلت الخلفية الاجتماعية للبعثة النبوية(Hoyland, 2015).

الفرع الثاني :من المشيخة إلى الزعامة السياسية :تحول القيادة القبلية

تميزت القيادة القبلية في العصر الجاهلي بطابعها غير المؤسسي، حيث كان الشيخ أو السيد يُختار بناءً على معايير تجمع بين النسب الرفيع، والحكمة، والكرم، والشجاعة، والقدرة على فض النزاعات وتأمين القوافل .ولم تكن هذه القيادة تفويضًا دائمًا أو وراثيًا بالضرورة، بل خاضعة لموازنة القوى داخل العشيرة، وقابلة للعزل عند العجز أو الخيانة Gordon) et al., 2004).ومع ظهور الإسلام، حدث تحول جوهري في مفهوم القيادة، حيث انتقلت من" المشيخة "القائمة على التفاوض القبلي والتأثير الشخصي، إلى" الزعامة السياسية "المؤطرة بمرجعية دينية واضحة، وشرعية جماعية مؤسسية .فقد جمع النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بين النبوة والقيادة السياسية والعسكرية، مما أعطى السلطة طابعًا سياديًا

يتجاوز الحدود القبلية الضيقة .وقد استمر هذا التحول في مرحلة الخلفاء الراشدين، حيث أصبحت القيادة تُفهم كمسؤولية عامة (أمانة) تخضع للمساءلة، وليست امتيازًا قبليًا أو وراثيًا، مما مهد الطريق لنموذج سياسي جديد يدمج الكفاءة الإدارية مع الشرعية الدينية، ويقلص تدريجيًا من هيمنة الزعامات القبلية التقليدية على حساب جهاز الدولة الناشئ.
.(Donner, 2010; Gordon et al., 2004)

المطلب الثاني :المفاهيم السياسية التأسيسية :الشورى، البيعة، والخلافة في السياق الإسلامي المبكر

الفرع الأول :أصل مفهوم الخلافة وشرعيتها في النص القرآني والسيرة النبوية

لم يرد مصطلح "الخلافة" في النص القرآني بالمعنى السياسي المؤسسي اللاحق، بل استُخدم دلاليًا للإشارة إلى الاستخلاف الإنساني في الأرض (سورة البقرة: ٣٠)، أو الخلافة في الحكم بين الأنبياء (سورة ص: ٢٦). ومع ذلك، أسست السيرة النبوية في المدينة المنورة نموذجًا عمليًا للسلطة السياسية يجمع بين الوحي الإلهي والقيادة البشرية، حيث مثّل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المرجعية التشريعية، والقضائية، والعسكرية، والدبلوماسية العليا. وقد تبلورت فكرة "خلافة النبي" في الإدارة السياسية بعد وفاته، كآلية لاستمرار قيادة الأمة وحماية الدين والدولة معًا. ولم تكن الخلافة في مفهومها الراشدي ملكًا أو سلطة مطلقة، بل ولاية عامة تخضع لحدود الشريعة، ومسؤولة أمام المجتمع، وقابلة للمحاسبة والعزل عند الانحراف عن المقاصد الشرعية أو السياسية(Madelung, 1997). وقد مثلت وثيقة المدينة أول إطار دستوري يجمع بين المرجعية الإسلامية والواقع القبلي، حيث نصت على أن "المسلمين من قريش ويثرب... أمة واحدة من دون الناس"، مما يعكس محاولة واضحة لتجاوز الولاءات الجزئية لصالح هوية سياسية موحدة قائمة على العقيدة والعقد الاجتماعي(Donner, 2010).

الفرع الثاني :التفاعل بين الموروث القبلي والمبدأ الإسلامي في اختيار القائد

تجلّى التفاعل بين الموروث القبلي والمبدأ الإسلامي بوضوح في آليات اختيار القيادة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث امتزجت مفاهيم الشورى والبيعة مع التقاليد القبلية في اختيار الزعيم. فعند سقيفة بني ساعدة، برز التنافس بين الأنصار والمهاجرين حول أحقية الخلافة، وهو ما يعكس استمرار المنطق القبلي في توزيع السلطة، لكن الحلول التي تم التوصل إليها (اختيار أبي بكر الصديق) استندت إلى معيار السبق في الإسلام، والقرابة النبوية، والقبول الجماعي، مما حوّل البيعة من يمين قبلي تقليدي إلى عقد سياسي ديني ملزم للأمة بأكملها(Gordon et al., 2004). وقد تطورت الشورى لاحقًا من ممارسة قبلية عشوائية إلى آلية مؤسسية مقننة، خاصة في عهد عمر بن الخطاب، الذي أسس مجلس الشورى كجهاز استشاري ملزم في القرارات المصيرية، مما قلص من هيمنة الزعامات القبلية الفردية لصالح نموذج حوكمة جماعي. ورغم هذا التحول، استمر العامل القبلي في التأثير على التوازنات السياسية، خاصة في توزيع الولايات، وقيادة الجيوش، وإدارة الفتوحات، حيث وظفت الدولة الناشئة الشبكات القبلية كأدوات تنظيمية وعسكرية، دون أن تسمح لها بالهيمنة على القرار المركزي(Hoyland, 2015). وبذلك، لم يلغِ الإسلام البنية القبلية، بل أعاد توظيفها ضمن إطار سياسي أوسع، يحول العصبية من قوة تفكيك إلى رافعة تماسك، ويؤسس لنموذج دولة يوازن بين المرجعية الدينية والواقع الاجتماعي القائم.

المبحث الثاني:

التفاعل المؤسسي بين القبيلة والسلطة في مرحلة التأسيس النبوي بالمدينة

شكّلت الهجرة إلى المدينة المنورة نقطة تحول نوعية في مسار التكوين السياسي الإسلامي، حيث انتقلت الدعوة من مرحلة الدعوة الفردية والمقاومة المعنوية في مكة إلى تأسيس كيان سياسي مستقل يتمتع بالسيادة الداخلية والقدرة على إدارة شؤونه الدفاعية والاقتصادية والقضائية .وواجه النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) تحديًا مؤسسيًا معقدًا يتمثل في دمج مجموعات قبلية متباينة) المهاجرين، والأوس، والخزرج، والقبائل اليهودية) ضمن إطار سياسي موحد دون تفكيك النسيج الاجتماعي القائم كليًا .وقد استجاب لهذا التحدي من خلال صياغة آليات مؤسسية مبتكرة أعادت تعريف مفهوم الانتماء، وأخضعت الولاءات التقليدية لمرجعية سياسية ودينية عليا، مما مهّد الطريق لتحويل الهوية القبلية المتشرذمة إلى هوية سياسية موحدة قائمة على العقيدة والعقد الاجتماعي .ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الدور التأسيسي لوثيقة المدينة كأول دستور سياسي إسلامي، وتتبع آليات إدارة الولاءات القبلية، وتوزيع الغنائم، وتوظيف النشاط العسكري كأداة لترسيخ الانتماء للدولة الناشئة.

المطلب الأول :وثيقة المدينة وإعادة صياغة الانتماء القبلي ضمن عقد سياسي إسلامي

الفرع الأول :بنود الوثيقة وتوزيع الحقوق والواجبات بين المهاجرين والأنصار واليهود

تُعدّ وثيقة المدينة (أو صحيفة المدينة) أقدم وثيقة سياسية مكتوبة في التاريخ الإسلامي، وقد صِيغت في السنة الأولى للهجرة لتنظيم العلاقات بين المكونات الاجتماعية والسياسية في يثرب. لم تكن الوثيقة إعلانًا دينيًا محضًا، بل عقدًا سياسيًا اجتماعيًا اعترف بالواقع القبلي القائم لكنه أعاد هيكلة وظيفته ضمن إطار دولة ناشئة. فقد نصّت بنودها صراحة على أن "المسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس"، مما أسس لمفهوم جديد للوحدة السياسية يتجاوز حدود النسب والعصبية(Donner, 2010). كما نظمت الوثيقة توزيع الحقوق والواجبات بشكل متساوٍ بين الموقعين، حيث التزمت جميع الأطراف بالدفاع المشترك عن المدينة، وتحمل ديات القتلى بشكل جماعي، ومنع التحالف مع أعداء الدولة الناشئة، والخضوع لمرجعية قضائية موحدة(Watt, 1956). وبالنسبة للقبائل اليهودية (بنو قينقاع، وبنو النضير، وبنو قريظة)، اعترفت الوثيقة بحريتهم الدينية وملكية أموالهم، وأدرجتهم ضمن "الأمة" سياسيًا، مما يعكس نهجًا واقعيًا في إدارة التنوع ضمن عقد سياسي موحد يضمن الاستقرار الداخلي ويمنع الصراعات القبلية الموروثة (Hoyland, 2015; Lecker, 1994).

الفرع الثاني :سيادة المرجعية الإسلامية على التحالفات القبلية التقليدية

تمثلت النقطة المحورية في وثيقة المدينة في نقل مركز الثقل السياسي من المشيخة القبلية والوساطة العشائرية إلى مرجعية دينية–سياسية عليا، حيث نصّت الوثيقة صراحة على أن أي نزاع أو اختلاف" فإن مردّه إلى الله وإلى محمد رسول الله ."وهذا البند وحده يمثّل تحولًا جذريًا في مفهوم السيادة، إذ حوّل النبي من زعيم قبلي أو وسيط محلي إلى حاكم أعلى ومُحكّم نهائي في جميع الشؤون العامة والعسكرية والقضائية (Gordon et al., 2004).كما حرّمت الوثيقة الثأر القبلي غير المنضبط، ومنعت حماية المجرمين أو الفارين من العدالة تحت غطاء الحماية القبلية، مما قوّض أحد أهم أسس النظام القبلي الجاهلي القائم على الولاء المطلق للعشيرة بغض النظر عن الحق أو الباطل .وبذلك، لم تلغِ الوثيقة البنية القبلية، بل أخضعتها لشرط سياسي أعلى :أن يظل الولاء القبلي ضمن حدود العقد السياسي الإسلامي، وأن يُحلّ أي

تعارض بين المصلحة القبلية والمصلحة العامة لصالح المرجعية الإسلامية المركزية(Gordon et al., 2004) .وقد مهّد هذا المبدأ الطريق لظهور دولة ذات سيادة مؤسسية، حيث أصبحت الطاعة السياسية مرتبطة بالعقيدة والعقد الاجتماعي لا بالنسب أو التحالفات الظرفية(Shaban, 1971).

المطلب الثاني :إدارة الولاءات القبلية، توزيع الغنائم، وتحويل الهوية القبلية إلى هوية سياسية موحدة

الفرع الأول :نظام المؤاخاة وإعادة هندسة البنية الاجتماعية

في مواجهة التفكك الاقتصادي والاجتماعي الذي عانى منه المهاجرون بعد تركهم ديارهم وأموالهم في مكة، ابتكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نظام المؤاخاة كآلية مؤسسية لإعادة هندسة البنية الاجتماعية في المدينة .ولم يكن هذا النظام مجرد مبادرة خيرية عابرة، بل مشروعًا سياسيًا واجتماعيًا مدروسًا لخلق روابط ولاء جديدة تتجاوز الانتماءات القبلية التقليدية .فقد آخى بين المهاجرين والأنصار على أساس الاختيار والتكامل، وربط كل مهاجر بأنصاري من قبيلة مختلفة، مما شكّل شبكة علاقات أفقية كسرت الاحتكار القبلي للموارد والدعم الاجتماعي(Donner, 2010). وقد تضمنت المؤاخاة تقاسم الميراث في مراحلها الأولى) قبل نزول آيات الميراث الشرعية)، والتكافل الاقتصادي، والدفاع المتبادل، مما عمّق الشعور بالانتماء المشترك وحول العلاقة من تحالف ظرفي إلى رابطة مؤسسية دائمة .ومع مرور الوقت، تحوّلت المؤاخاة من نظام اقتصادي طارئ إلى نموذج اجتماعي–سياسي رسّخ فكرة أن الانتماء للإسلام والدولة الناشئة يعلو على الانتماء للقبيلة أو العشيرة، مما مهّد لظهور هوية سياسية موحدة قائمة على الإيمان والالتزام المشترك بمشروع الدولة (Gordon et al., 2004).

الفرع الثاني :الغزوات، السرايا، وتعزيز الانتماء للدولة الناشئة

شكّلت الغزوات والسرايا العسكرية أداة مؤسسية حاسمة في تحويل الولاءات القبلية إلى انتماء سياسي موحد للدولة الناشئة .فلم تكن هذه الحملات مجرد عمليات دفاعية أو توسعية، بل آليات لإدارة الأزمات الاقتصادية، وتوزيع الموارد، واختبار الولاءات، وتعزيز الهوية الجماعية .فقد نظّم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) توزيع الغنائم وفق نظام مؤسسي واضح، حيث خُمُس الغنيمة للدولة وللمصالح العامة (ذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل)، بينما وُزّع الباقي على المشاركين وفق نظام عادل ومنظم، مما قلص من ثقافة النهب القبلي العشوائي وأخضع الموارد المالية لرقابة مركزية (Al-Ṭabarī, 1988) . كما استُخدمت المعارك كمنصة لاختبار ولاء القبائل وإدماج المترددين منها؛ فمن شارك في بدر أو أحد أو الخندق نال مكانة سياسية وعسكرية، بينما عُزل المتخلفون أو المتآمرون (كحلفاء عبد الله بن أُبيّ) تدريجيًا عن مراكز القرار. وقد أدت هذه الحملات إلى خلق نخبة عسكرية–سياسية جديدة قائمة على الجدارة والولاء للدولة لا على النسب، مما عجّل بترسيخ مفهوم "الجند الإسلامي" كجهاز تابع للدولة وليس تابعًا للزعماء القبليين(Gordon et al., 2004). وبذلك، تحوّل النشاط العسكري من أداة للصراع القبلي التقليدي إلى رافعة مؤسسية لصهر الهويات المتباينة في بوتقة سياسية موحدة، تخدم مشروع الدولة الإسلامية الناشئة وتؤسس لنموذج حكم مركزي قادر على تجاوز الانقسامات الاجتماعية السابقة.

المبحث الثالث:

التحول من النموذج القبلي إلى المؤسسي في عهد الخلفاء الراشدين

شهدت فترة الخلافة الراشدية (١١-٤١ هـ/٦٣٢-٦٦١م) مرحلة تحول مؤسسي حاسمة، حيث انتقلت البنية السياسية من إطار نبوي استثنائي إلى دولة ذات أجهزة إدارية، ومالية، وعسكرية منتظمة .ولم يكن هذا الانتقال قطيعة تامة مع الواقع القبلي، بل عملية تدريجية من الاستيعاب، وإعادة الهيكلة، والمأسسة، هدفت إلى تحويل الولاءات العشائرية إلى انتماء مركزي للدولة، مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي الضروري لاستقرار الكيان السياسي .ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الآليات التي استُخدمت في اختيار الخليفة وإدارة الصراعات القبلية المبكرة، وتتبع أثر الفتوحات الإسلامية، وإنشاء الدواوين، وتأسيس الأمصار، في تفكيك العصبيات التقليدية لصالح نموذج حكم مركزي مؤسسي.

المطلب الأول :آليات اختيار الخليفة وإدارة الصراعات القبلية في خلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب

الفرع الأول :سقيفة بني سعادة وإعادة التوازن القبلي السياسي

عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، واجهت الجماعة المسلمة أزمة خلافة فورية كشفت عن استمرار المنطق القبلي في توزيع السلطة، حيث انعقد اجتماع سقيفة بني ساعدة الذي مثّل محاولة من الأنصار لاستعادة النفوذ السياسي تحت شعار" منا أمير ومنكم أمير ."وقد عكس هذا الطرح استمرارية التحالفات القبلية التقليدية، لكنه اصطدم بمبدأ سياسي إسلامي ناشئ يربط القيادة بالسبق في الإسلام والقرابة من النبي، مما أدى إلى اختيار أبي بكر الصديق بعد جدال سياسي حاد (Madelung, 1997) لم تكن بيعة السقيفة مجرد توافق عفوي، بل عملية سياسية واعية أعادت صياغة التوازن القبلي لصالح نموذج خلافة يجمع بين الشرعية الدينية، والقبول الاجتماعي، والموازنة بين مكونات الأمة (المهاجرين والأنصار). وقد أسست هذه الواقعة سابقة مؤسسية حاسمة: أن اختيار الخليفة لم يعد خاضعًا للتفاوض القبلي المحض أو الوراثة، بل أصبح عقدًا سياسيًا جمعيًا (بيعة عامة) يربط الحاكم بالأمة ضمن إطار شرعي مؤطر بالشورى والإجماع النسبي(Shaban, 1971) . ورغم بقاء العوامل القبلية مؤثرة في المراحل الانتقالية اللاحقة، إلا أن سقيفة بني ساعدة مثّلت نقطة تحول مفاهيمية نحو مركزية سياسية تتجاوز الانقسامات العشائرية.

الفرع الثاني :إنشاء الدواوين، نظام العطاء، وترسيخ المركزية الإدارية

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب(١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٤م)، تحولت الإدارة الإسلامية من نموذج ارتجالي قائم على التوزيع العفوي للموارد إلى جهاز مؤسسي منظم يعتمد على التسجيل، والمحاسبة، والتخطيط المركزي. فقد أنشأ ديوان الجند لتسجيل أسماء المقاتلين، وتحديد رواتبهم، وتنظيم التعيينات، كما أسس ديوان الخراج لضبط الإيرادات الزراعية والجزائية من الأقاليم المفتوحة (Crone, 2004). ورافق ذلك نظام العطاء الذي وزع الأموال على المسلمين حسب السبق في الإسلام والقرابة، ثم تطور لاحقًا إلى معيار أكثر مؤسسية يعتمد على الحاجة والخدمة العامة. ورغم أن النظام الأولي حافظ على بعض التراتبيات القبلية كأداة للتماسك الاجتماعي، إلا أنه أخضع التوزيع المالي لسلطة الدولة المركزية، مما قلص من قدرة الشيوخ القبليين على استخدام الثروة كأداة نفوذ مستقل، وحوّل الولاء الاقتصادي من الزعيم المحلي إلى بيت المال المركزي(Gordon et al., 2004; محمد et al., 1973). وبذلك، مثّلت الدواوين ونظام العطاء أدوات مؤسسية فعّالة لفصل الإدارة عن المحاباة القبلية، وترسيخ نموذج حوكمة يعتمد على السجل الرسمي، والمساءلة المالية، والتبعية المباشرة للخلافة.

المطلب الثاني :الفتوحات الإسلامية، توسع النطاق الجغرافي، وتفكيك العصبيات لصالح المركزية الإدارية

الفرع الأول :الجيوش الإسلامية وإعادة تنظيم الولاءات العسكرية

شكّلت الفتوحات الإسلامية عاملًا حاسمًا في إعادة هندسة الولاءات العسكرية وتحويل الجند من تشكيلات قبلية مستقلة إلى جهاز نظامي تابع للدولة .فقد نظّم الخلفاء الراشدون الجيوش في ألوية وفرق مختلطة القبائل، وعيّنوا قوادًا من قبل الخليفة مباشرة، مما منع احتكار القيادة من قبل زعيم قبلي واحد أو تحالف عشائري ضيق .(Hoyland, 2015)كما خضع الجند لنظام عسكري موحد يشمل التدريب، والتسليح، والرواتب الدورية، والانضباط القيادي، مما استبدل منطق الغنيمة العشوائية بآلية توزيع مؤسسية خاضعة لرقابة ديوان الجند .وقد ساهم هذا التنظيم في صهر الانتماءات القبلية ضمن هوية عسكرية موحدة تقوم على الطاعة للخليفة والانضباط للنظام العام، بدلاً من الولاء المطلق للشيخ أو العشيرة . (Crone, 1980)وعلاوة على ذلك، استُخدمت الحملات العسكرية كأداة لاختبار الولاء السياسي، حيث عُزل المتخلفون أو المعترضون عن المناصب القيادية، بينما رُقيّ المتميزون بغض النظر عن أنسابهم، مما عجّل بظهور نخبة عسكرية– إدارية جديدة تعتمد على الكفاءة والخدمة العامة أكثر من النسب والجاه القبلي(Gordon et al., 2004; Shaban, 1971)

الفرع الثاني :الأمصار الجديدة وعزل النخب القبلية عن مراكز النفوذ التقليدية

تمثل تأسيس الأمصار الإسلامية) كالبصرة، والكوفة، والفسطاط، وقيروان) في عهد الراشدين استراتيجية إدارية وعسكرية مدروسة لإدارة التوسع الجغرافي ومنع تفكك الدولة تحت وطأة الضغوط القبلية والاجتماعية .فقد اختيرت هذه المدن كقواعد عسكرية–إدارية منفصلة عن الحواضر المفتوحة، مما سمح للدولة بالتحكم في توزيع القبائل، ومنع اندماجها الكامل مع السكان المحليين، والحفاظ على الجاهزية القتالية (Donner, 2010).كما مُنع العرب من تملك الأراضي الزراعية في الأقاليم المفتوحة، وخُصصت لهم رواتب منتظمة من بيت المال، مما حوّلهم من مالكين أرضيين إلى جند نظامي تابع للدولة، يقلص استقلاليتهم الاقتصادية ويحد من نزعات التمرد المحلي .(Hoyland, 2015)وإلى جانب العزل الجغرافي، خضعت النخب القبلية لإدارة مركزية من خلال تعيين ولاة وقضاة من قبل الخليفة، وفصل السلطات العسكرية عن القضائية والمالية، وإنشاء محاكم مستقلة للفصل في المنازعات القبلية وفق الشريعة لا العرف العشائري .وقد أدت هذه السياسات مجتمعة إلى تفكيك تدريجي لمراكز النفوذ القبلي التقليدية، واستبدالها بهياكل إدارية هرمية ترتبط مباشرة بالعاصمة، مما رسّخ نموذج دولة مركزية قادرة على إدارة تنوع بشري وجغرافي واسع دون الانجرار إلى صراعات قبلية مستمرة(Madelung, 1997).

المبحث الرابع:

الأزمات التأسيسية وإعادة تشكل العلاقة بين القبيلة والدولة

مثّلت الأزمات السياسية والعسكرية التي أعقبت وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مرورًا بفتنة الخلفاء الراشدين وتحول الخلافة إلى نظام أموي، مختبرًا مؤسسيًا حاسمًا اختُبرت فيه قدرة الدولة الناشئة على استيعاب التوترات القبلية أو احتوائها .فلم تكن هذه الأزمات انعكاسًا لضعف شرعي أو فراغ قيادي فحسب، بل تجلّت كصراعات بنيوية على توزيع السلطة، والموارد، والنفوذ بين المركز السياسي في الحجاز والأطراف القبلية الممتدة من العراق إلى الشام ومصر .ويهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذه الأزمات التأسيسية، وكيفية تفاعل العامل القبلي مع المشروع السياسي المركزي، سواء

عبر محاولات الاستقلال المالي والسياسي في حروب الردة، أو عبر تفكك الإجماع الراشدي وبروز التحالفات القبلية كقوى حاسمة في المعادلات السياسية، وصولًا إلى إعادة توظيف البنية القبلية بشكل مؤسسي في نموذج الحكم الأموي.

المطلب الأول :حروب الردة وأزمة الخلافة :القبيلة بين الولاء الديني والمصلحة السياسية

الفرع الأول :طبيعة الحركات الردية ودوافعها القبلية والسياسية

عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فسّرت عدة قبائل في نجد، واليمامة، والبحرين، وحضرموت، وعُمان، وعود النبي والوفود إلى مكة بمثابة انتهاء العقد السياسي الذي ربطها بالمدينة المنورة .ولم تقتصر حركات الردة على البعد العقائدي أو ظهور مدّعي النبوة (كمسيلمة الكذاب، وسجاح التميمية، وطليحة الأسدي)، بل مثلت بالأساس محاولات لاستعادة الاستقلال المالي والسياسي عبر رفض دفع الزكاة والخراج، وإعادة تأكيد السيادة القبلية المحلية (Donner, 2010; Madelung, 1997). وقد استغلت هذه الحركات ضعف التواصل المركزي، والانشغال الداخلي في المدينة حول مسألة الخلافة، لتحويل الولاء الديني إلى أداة سياسية تبرر الانسحاب من النظام المالي والإداري المركزي . كما تعكس طبيعة القيادات الردية استمرار نمط الزعامة القبلية الكاريزمية التي تجمع بين النفوذ العشائري، والادعاء الديني، والقدرة العسكرية، مما يؤكد أن البنية القبلية لم تُستأصل، بل أعادت إنتاج نفسها في صيغة حركات مقاومة للهيمنة المدنية الناشئة(Crone, 2004).

الفرع الثاني :الرد المركزي وإخضاع الأطراف للسلطة المدنية

اتّسم رد الخلافة في عهد أبي بكر الصديق بالحسم المؤسسي والعسكري، حيث رفض الخليفة فصل الصلاة عن الزكاة، معتبرًا ذلك تمردًا على السيادة السياسية للدولة وليس مجرد انحراف عقائدي .وقد نُظّمت الحملات العسكرية تحت قيادة قادة مختارين مركزيًا) كخالد بن الوليد، وعكرمة بن أبي جهل، وشرحبيل بن حسنة)، ووجّهت ضد القبائل المتمردة بشكل منهجي ومتسلسل، مما أعاد دمج الأطراف في الإطار المالي والعسكري للدولة(Al-Balādhurī, 1866; Al-Ṭabarī, 1988). لم يقتصر النجاح العسكري على إعادة الجباية فحسب، بل أسس لمبدأ دستوري ضمني :أن الانتماء السياسي للدولة الإسلامية يستلزم الخضوع الكامل لمرجعية مركزية موحدة في الشؤون المالية، والعسكرية، والقضائية .وقد مثّلت حروب الردة سابقة مؤسسية حاسمة عزّزت فكرة أن القبيلة لا يمكن أن تكون كيانًا سياسيًا مستقلًا داخل دار الإسلام، بل يجب أن تندمج في جهاز الدولة كأداة تنظيمية وخاضعة للمساءلة، مما مهّد الطريق لمرحلة التوسع الراشدي المؤسسي (Hoyland, 2015).

المطلب الثاني :التحول من الخلافة الراشدية إلى النظام الأموي :استمرار العامل القبلي أم تجاوزه مؤسسيًا؟

الفرع الأول :فتنة عثمان وعلي :تصاعد التنافس القبلي وتفكك الإجماع السياسي

شهدت خلافة (عثمان بن عفان35-23 هـ656-644/م) تحولًا في إدارة الولاءات القبلية، حيث اتُّهم الخليفة بتفضيل أقاربه من بني أمية في الولايات الكبرى) كالشام، والبصرة، والكوفة)، مما أثار استياء النخب القبلية والعسكرية في الأطراف التي رأت في ذلك إخلالًا بمبدأ التكافؤ والعدالة الذي رسّخه عمر بن الخطاب (Madelung, 1997; Shaban, 1971) . ومع اغتيال عثمان، تصاعدت الأزمة في عهد علي بن أبي طالب40-35) هـ661-656/م)، حيث تحوّلت المطالبات الإدارية والمالية إلى صراع سياسي مفتوح تجلّى في معركتي الجمل وصفين) . جاسم, ٢٠٢٥(ولم تكن هذه

الصراعات خلافًا فقهيًا أو شخصيًا فحسب، بل انعكاسًا لتفكك الإجماع الراشدي وبروز تحالفات قبلية–إقليمية) أهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل الشام) كقوى حاسمة في تحديد مصير الخلافة).محمد (1973 ,.al et وقد أظهرت الفتنة أن النموذج الراشدي القائم على الشورى المقيدة والتوازن المركزي كان هشًا أمام تراكم الثروات المحلية، وتصاعد التطلعات السياسية للنخب القبلية، وفشل الآليات المؤسسية في استيعاب التنافس على السلطة ضمن إطار موحد، مما فتح الباب أمام إعادة صياغة العقد السياسي على أسس جديدة(Crone, 2004; Gordon et al., 2004).

الفرع الثاني :تأسيس الدولة الأموية وإعادة توظيف البنية القبلية في الحكم المركزي

نجح معاوية بن أبي سفيان(60–41هـ680–661/م) في تأسيس نظام حكم جديد اعتمد على البراغماتية السياسية، والاستمرارية الإدارية، وإعادة توظيف البنية القبلية ضمن إطار دولة مؤسسية .فلم يلغِ معاوي العامل القبلي، بل نظّمه من خلال نظام الحلفاء(الأحلاف)، وتوزيع الولايات على زعماء قبليين موثوقين، واعتماد القبائل السورية كقاعدة عسكرية وسياسية ثابتة تدعم الخلافة (Hawting, 2000).كما طوّر الأمويون ديوان الجند والعطاء ليشمل تسجيلًا دقيقًا للقبائل، وتحديدًا للرواتب حسب النسب والخدمة، مما حوّل العصبية من قوة تمرد إلى أداة تنظيم عسكري وإداري (Gordon et al., 2004).وعلاوة على ذلك، استُخدمت التحالفات القبلية (كصراع قيس ويمن) كأداة لموازنة القوى ومنع تركز النفوذ في يد مجموعة واحدة، بينما رُبطت الشرعية السياسية بالاستقرار الأمني، والازدهار المالي، والكفاءة الإدارية أكثر من الاعتماد الحصري على الإجماع الديني الراشدي).محمد (1973 ,.al et وبذلك، لم تمثل الدولة الأموية قطيعة كاملة مع الموروث القبلي، بل تحولًا مؤسسيًا نحو نموذج إمبراطوري دمج البنية القبلية في جهاز الحكم المركزي، مما ضمن الاستقرار النسبي لكنه ورّث إشكاليات طويلة الأمد حول التمثيل، والعدالة، وشرعية الحكم، التي ستظهر جليًا في القرون اللاحقة.

الخاتمة

يتبيّن من خلال هذه الدراسة أن نشأة الدولة الإسلامية لم تمثل قطيعة جذرية مع البنية القبلية السائدة في الجزيرة العربية، بل عملية تحول مؤسسي ديناميكي أعاد صياغة الولاءات العشائرية ضمن عقد سياسي مركزي قائم على المرجعية الدينية والشورى والمساءلة .فقد انتقلت القيادة من المشيخة التقليدية القائمة على النسب والوساطة إلى زعامة سياسية موحدة تجلّت في وثيقة المدينة ونظام المؤاخاة، ثم ترسّخت عبر الدواوين ونظام العطاء في العهد الراشدي الذي حوّل الجند من تشكيلات قبلية متنافرة إلى جهاز نظامي خاضع للرقابة المالية والإدارية المباشرة .ورغم أن الأزمات التأسيسية كحروب الردة والفتنة الكبرى كشفت عن هشاشة الإجماع الراشدي أمام تصاعد المصالح القبلية والإقليمية، إلا أن الدولة الناشئة استطاعت استيعاب هذه التوترات عبر آليات عسكرية وإدارية مرنة، وصولًا إلى النموذج الأموي الذي لم يلغِ العامل القبلي بل أعاد توظيفه مؤسسيًا كدعامة للاستقرار العسكري والإداري ضمن إطار إمبراطوري أوسع .وبذلك، تقدم هذه الدراسة نموذجًا تحليليًا يؤكد أن استدامة الأنظمة السياسية الكلاسيكية لا تقوم على إلغاء الهويات الفرعية فحسب، بل على قدرتها المؤسسية على دمجها، وإعادة توجيهها، وتحويلها من مصادر للتفكك إلى أدوات للتماسك والشرعية، مما يثري الفهم التاريخي لآليات تشكيل الدولة في الإسلام ويكشف عن الطبيعة التفاوضية والتكيفية للحكم الإسلامي المبكر في مواجهة التحديات البنيوية والاجتماعية.

الاستنتاجات

- لم تلغِ الدولة الإسلامية البنية القبلية، بل أعادت هيكلة وظيفتها ضمن عقد سياسي مركزي يوازن بين المرجعية الدينية والواقع الاجتماعي.
- مثّلت وثيقة المدينة ونظام المؤاخاة آليات مؤسسية مبكرة وفعّالة لتحويل الولاء العشائري إلى انتماء سياسي موحد قائم على العقيدة والعقد الاجتماعي.
- أسست الدواوين، ونظام العطاء، وتأسيس الأمصار في العهد الراشدي لفصل الإدارة عن المحاباة القبلية وترسيخ المركزية المالية والعسكرية المباشرة.
- كشفت الأزمات التأسيسية (حروب الردة، والفتنة الكبرى) عن استمرار تأثير العامل القبلي، مما فرض على الدولة تبني سياسات براغماتية لاستيعابه أو تحييده بدلًا من مواجهته مباشرة.
- مثّل التحول الأموي نموذجًا لإضفاء الطابع المؤسسي على البنية القبلية، محوّلًا العصبية من قوة تمرد محتملة إلى أداة تنظيم عسكري وإداري ضمن دولة إمبراطورية مستقرة.

التوصيات

- اعتماد منهج سوسيوتاريخي مؤسسي في تدريس التاريخ الإسلامي المبكر يربط صراحةً بين البنى الاجتماعية وآليات الحوكمة السياسية لتجاوز القراءات الأحادية.
- تعزيز النقد المنهجي للمصادر الكلاسيكية بمقاربات مقارنة مع نماذج نشأة الدول في الحضارات القديمة لفهم أنماط تحول الولاءات القبلية بشكل أعمق.
- توثيق وتحليل النقوش الأثرية، والوثائق البردية، والسجلات الإدارية المبكرة رقميًا وإتاحتها للباحثين وفق معايير الأرشيف التاريخي المعاصر.
- إدراج مقررات متخصصة في التاريخ الإداري والعسكري الإسلامي ضمن برامج الدراسات العليا، مع التركيز على التحليل الكمي والنوعي للبيانات التاريخية المتاحة.

المقترحات

- إجراء دراسة مقارنة بين إدارة الولاءات القبلية في العهدين الراشدي والأموي من حيث كفاءة الآليات الرقابية، والمرونة السياسية، وسرعة الاستجابة للتمردات المحلية.
- تحليل دور الشبكات النسبية، والزواج السياسي، والتحالفات المصاهرة في توريث المناصب القيادية وتكوين النخب الإدارية–العسكرية في القرنين الأول والثاني الهجريين.
- بحث تأثير التغيرات المناخية، والجفاف، وهجرات القبائل، وعلاقتها المباشرة بالضغوط الاقتصادية على بيت المال وسياسات التوطين في الأمصار الناشئة.
- دراسة وثائق الصلح، والعهود، والسجلات المالية في العراق والشام ومصر لرصد أنماط توزيع الموارد، وإدارة التنوع القبلي، وآليات دمج الأطراف في المشروع السياسي المركزي خلال مراحل التوسع الأولى.

قائمة المصادر والمراجع

Al-Balādhurī, A. b. Y. (1866). *Kitāb futūḥ al-buldān [Book of the conquests of lands]*. Brill.

Al-Ṭabarī, M. b. J. (1988). *The history of al-Ṭabarī: Volume IX, The last years of the Prophet*. State University of New York Press.

Crone, P. (1980). *Slaves on horses: The evolution of the Islamic polity*. Cambridge University Press.

Crone, P. (2004). *Slaves on horses: The evolution of the Islamic polity*. Cambridge University Press.

Donner, F. M. (2010). *Muhammad and the believers: At the origins of Islam*. Harvard University Press.

Gordon, M. S., Bosworth, C. E., Daniel, E. L., Crone, P., Kennedy, H., Mottahedeh, R. P., Lapidus, I. M., Levanoni, A., Cahen, C., El-Hibri, T., Northedge, A., Popovic, A., Shaban, M. A., & El-Azhari, T. (2004). *A history of Islamic societies* (3, Ed.; Vol. 1). Cambridge University Press.

Hawting, G. R. (2000). *The first dynasty of Islam: The Umayyad caliphate AD 661–750*. Routledge.

Hoyland, R. G. (2015). *In God's path: The Arab conquests and the creation of an Islamic empire*. Oxford University Press.

Ibn Khaldūn, ʿAbd al-Raḥmān. (2005). *Al-Muqaddimah [The muqaddimah: An introduction to history]*. Princeton University Press.

Lecker, M. (1994). *The "Constitution of Medina": Muḥammad's first legal document*. Darwin Press.

Madelung, W. (1997). *The succession to Muhammad: A study of the early caliphate*. Cambridge University Press.

Robinson, C. F. (2000). *Empire and elites after the Muslim conquest: The transformation of northern Mesopotamia*. Cambridge University Press.

Shaban, M. A. (1971). *Islamic history: A new interpretation*. Cambridge University Press.

Watt, W. M. (1956). *Muhammad at Medina*. Oxford University Press.

جاسم, ا. ع. ح. (٢٠٢٥). *دور الحاكم الإسلامي في بناء الدولة - الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) نموذجاً*.

محمد, ا. ا. ض. ا. م. ب., إبراهيم, أ. ي. ي. ب., جرير, ا. م. ب., Gordon, M. S., Bosworth, C. E., Daniel, E. L., Kennedy, H., Mottahedeh, R. P., Lapidus, I. M., Levanoni, A., Cahen, C., El-Hibri, T., Northedge, A., Popovic, A., El-Azhari, T., & Wellhausen, J. (1973). *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale* (3, Ed.; مترجم) إ. ك. ب), Tran.; Vol. 4). Routledge.